

الغذاء والسياسة الخارجية: الخيارات المتاحة أمام دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول التي تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج

الدكتورة ماري لومي، مارس 2017

- في القرن الحادي والعشرين، برزت قضية الغذاء باعتبارها أحد المجالات الهامة في السياسة الخارجية وذلك نظراً للنمو السكاني على مستوى العالم، والقدرة المحدودة على توسيع الرقعة الزراعية، وتتركز مُصدري الغذاء، والتغير في الظروف البيئية. وتسببت هذه العوامل في ضغوط على أسواق الغذاء الدولية والتي تعتمد عليها عدد من الدول.
- مثلما هو الحال في العديد من الدول المجاورة لها، يُمكن وصف دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها من الدول النامية ذات الدخل العالي والتي تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج. وتؤسس الدولة منهجها في تحقيق الأمن الغذائي على علاقة تجارية في المقام الأول، يساعدها في ذلك الاحتياطات المالية الناتجة من الإيرادات النفطية. بالنسبة للدول التي تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، فلا بد أن تُركز سياسات الأمن الغذائي شديداً على الجانب الخارجي علاوة على الجانب الداخلي. حيث لا يسهم الإنتاج المحلي من الغذاء - بالرغم من أهميته الاجتماعية والنفسية - إلا بنسبة العُشر فقط من الإمدادات الغذائية في الدولة.
- من بين الخيارات الشائعة في السياسة الخارجية للغذاء في البيئات الخارجية هناك الاستثمارات الأجنبية والاتفاقيات التجارية التفضيلية والاحتياطات الإستراتيجية واتخاذ تدابير لتأمين الطرق التجارية الحيوية.
- مع هذا هناك خيارات أخرى. تستعرض ورقة العمل الحالية الخيارات التالية:
 - (i) تشجيع بيئة تنظيمية دولية تصب في صالح تحقيق مصالح الأمن الغذائي للدولة.
 - (ii) دعم التعاون الإقليمي في قضية الأمن الغذائي.
 - (iii) إدارة العلاقات الثنائية مع الشركاء المُصدّرين للدولة من خلال تحقيق التوازن بين التجارة و التنويع في عدد الشركاء بعدة وسائل منها الاستثمارات الزراعية، و
 - (iv) تطبيق منهج أكثر تقدماً من الناحية الإستراتيجية في السياسة الخارجية المتعلقة بالأمن الغذائي، بحيث يتضمن هذا المنهج علاقات تجارية واستثمارات في مجال الغذاء، وإدراج الغذاء في برامج التعاون الإنمائي ضمن إطار عمل أكثر شمولاً في السياسة الخارجية يتم تصنيفه بحسب المناطق والبلاد.
- السياسة الخارجية يمكنها أن تنهض بدور في دعم إستراتيجية الأمن الغذائي للدولة. وبنفس القدر من الأهمية، يمكن أن تسهم التجارة الدولية في الغذاء والاستثمارات في مجال الغذاء وبرامج التعاون الإنمائي المتعلقة بالغذاء في تحقيق مجموعة متنوعة من أهداف السياسة الخارجية الأخرى سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ومنها النمو والتنويع الاقتصادي وإرساء الاستقرار في البيئة الإقليمية. وينبغي أن يستند ذلك المنهج إلى نموذج وسياسات وطنية لحكومة قضايا الغذاء على أن تتسم هذه السياسات بالشمول والوحدة والتناسق.